

Distr.: General
6 October 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢)، الذي قرر فيه المجلس أن ينشئ، اعتباراً من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً. وفي الفقرة ١٣ من القرار، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يطلع المجلس بشكل مباشر ومنتظم على التقدم المحرز في تنفيذ القرار، بما في ذلك بوجه خاص، التقدم المحرز في اتجاه تحقيق العناصر الأساسية من خطة تنفيذ الولاية.

٢ - وبعد أن نظر المجلس في تقرير المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/2003/449)، اتخذ القرار ١٤٨٠ (٢٠٠٣)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية فترة إثني عشر شهراً أخرى تنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ويتضمن هذا التقرير بياناً بأنشطة البعثة منذ تقرير السابق، ويخلص بعبارات عامة التقدم الذي يمكن أن يحرز في نهاية فترة الولاية، ويحدد المجالات التي يحتمل أن يظل المزيد من الاحتياجات قائماً فيها.

ثانياً - التطورات السياسية في تيمور - ليشتي

٣ - احتفلت حكومة تيمور - ليشتي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ بالذكرى الأولى "لإعادة بناء الاستقلال" بإقامة احتفال كبير في ديلي واحتفالات أصغر في المقاطعات. وعلى امتداد الأشهر التالية، واصلت تيمور - ليشتي تطوير المؤسسات السياسية وكذلك علاقاتها مع بقية البلدان داخل المنطقة الإقليمية وخارجها.

٤ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بدأ الرئيس غوسماو في تنفيذ برنامجه "الرئاسة المفتوحة" التي تشمل القيام بزيارات إلى القرى المعزولة بوجه خاص لمناقشة المسائل المحلية مع التركيز بوجه خاص على القضايا الأمنية. وواصلت الحكومة تنفيذ مبادرات "الحكم المفتوح" الخاصة بها والتي يقوم في إطارها كبار أعضاء الحكومة، بمن فيهم الوزراء، ووزراء



الدولة، ونواب الوزراء والمديرون، بزيارات على امتداد الأسبوع للمقاطعات لمناقشة المسائل المحلية. ومثل هذه المبادرات يمكن أن تلي حاجة الجمهور العام إلى المشاركة في العمليات السياسية.

٥ - وهناك حاليا عدد من الخيارات أمام الحكومة المحلية ليستعرضها مجلس الوزراء، ستفضي جميعها إلى الأخذ بمزيد من اللامركزية، كما سيساعد ذلك على زيادة فهم المجتمعات المحلية للجوانب المتعلقة بعملية صنع القرار وإدارة الموارد التي تضطلع بها الحكومة. وكانت أيضا هذه المسألة موضوع مشاورات على مستوى المقاطعات الفرعية تلاها حوار وطني بشأن الحكم المحلي، نظمته الرئيس غوسماو من أجل الحصول على أفكار ومقترحات من عامة الجمهور لعرضها على الحكومة والبرلمان. وهناك مشروع قانون بشأن انتخاب رؤساء القرى والمجالس معروض على البرلمان يتعلق بتنظيم أول انتخابات على الصعيد الوطني في تيمور - ليشتي المستقلة، كما سيكون الهدف من ذلك تعزيز مشروعية دور القادة المحليين.

٦ - واختتم البرلمان الوطني عامه الأول من النشاط التشريعي العادي، بما في ذلك اعتماد الميزانية الوطنية للسنة المالية الحالية بعد عملية استعراضية مكثفة. ومنذ استعادة الاستقلال، اعتمد البرلمان ١٦ قانونا. وكانت معظم القوانين التي اعتمدها البرلمان قد وردت إليه من الحكومة وأدخلت عليها تغييرات فنية طفيفة من جانب الجهاز التشريعي الذي يحتل حزب فريتيلين الحاكم ٥٥ من مقاعده البالغ عددها ٨٨ مقعدا. وفضلا عن ذلك، أصدرت الحكومة ٢١ مرسوما بقانون كما أصدر رئيس الجمهورية ١٠ مراسيم رئاسية.

٧ - وعلى إثر استلام رئيس محكمة الاستئناف، الذي يت رأس عمليات تعيين القضاة وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم عن العمل بصفته رئيس مجلس القضاء الأعلى، تم تعيين قاضي دولي إضافي في المحكمة، وتمكنت بذلك من استئناف عملها في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بعد توقف دام سنة ونصف. وفي أول قرار أصدرته المحكمة في ٣٠ حزيران/يونيه، في قضية قدمها الرئيس غوسماو، قضت بعدم دستورية بعض المواد في قانون الهجرة الذي اعتمده البرلمان. وأثار قرار صادر عن المحكمة في ١٥ تموز/يوليه أسئلة جوهرية بشأن القانون واجب التطبيق في تيمور - ليشتي مما ستترب عليه آثار هامة بالنسبة للقانون المدني والجنائي، بما في ذلك النظر في الجرائم الخطيرة. وتشكل هذه القضية الآن موضوع قانون معروض على البرلمان الوطني الذي قد يوضح هذه المسألة.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل القادة من تيمور - ليشتي وإندونيسيا تطوير العلاقات القوية التي أقيمت بين البلدين منذ الاستقلال. وقام رئيس الوزراء ماري الكتيري

بزيارة رسمية إلى إندونيسيا في حزيران/يونيه بينما حضر وزير خارجية إندونيسيا حسن ويراغودا الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، المعقود في ديلي في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر. وتلا ذلك زيارة قام بها وزير خارجية إندونيسيا السابق علي العطاس إلى تيمور - ليشتي. وفي الوقت نفسه، تمت تسمية مرشح لمنصب أول سفير إندونيسي في البلد لينظر البرلمان في الأمر ويقوم بتعيينه.

٩ - وفي بيان مشترك صدر على إثر اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة أعاد البلدان تأكيد اعتزامهما معالجة عدد من القضايا الهامة معا. ويشمل ذلك تعليمات تقضي بقيام لجنة الحدود المشتركة بوضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن الحدود البرية الدولية بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والتفاوض بشأن تعيين الحدود البحرية بعد ذلك. ويحل هذا الجدول الزمني الجديد محل الموعد النهائي الأول الذي حدده البلدان في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقرر كذلك البلدان تأكيد التزامهما بتشجيع إعادة توطين مواطني تيمور - ليشتي الذين لا يزالون مقيمين في تيمور الغربية بعيدا عن منطقة الحدود، وتيسير عودة اللاجئين الذين يقررون العودة إلى تيمور - ليشتي. ومن الضروري أن تحافظ القيادة في كلا البلدين على التزامها بتسوية هذه القضايا ذات الأهمية الأساسية لتحقيق الأمن والتنمية لشعوبهما في الأمد الطويل.

١٠ - وسيتعين أيضا على البلدين بذل جهود لمعالجة بقية جوانب إدارة الحدود، ويشمل ذلك التعجيل بتنفيذ الاتفاق بشأن عمليات عبور الحدود التقليدية والأسواق المنظمة مما سيتيح للمواطنين الساكنين في مناطق الحدود من عبور الحدود بمجرد استخدام بطاقة لعبور الحدود؛ وتنفيذ الاتفاق المتعلق باستخدام الحافلات لربط جيب أويكوسي ببقية تيمور - ليشتي؛ وإبرام اتفاقات أخرى لتعزيز التعاون بين قوات الشرطة والوكالات المهنية الأخرى المسؤولة على جانبي الحدود.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كنت أتابع عن كثب التقدم الذي تحرزه المحكمة الإندونيسية لحقوق الإنسان المخصصة للنظر في الجرائم المرتكبة في تيمور الشرقية. واعتقادي الراسخ أنه يجب محاكمة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩.

١٢ - وتتابع قيادة تيمور - ليشتي المناقشات بشأن تعيين الحدود البحرية مع استراليا، وهي الخطوة المقبلة التي تلي بدء نفاذ معاهدة بحر تيمور في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، أصبحت تيمور - ليشتي عضوا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كما زارها السيد يان كافان، رئيس الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

ثالثا - مساهمة الأمم المتحدة

ألف - دور البعثة

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير في تنفيذ العناصر الرئيسية المحددة في خطة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ولم تقع حوادث أمنية كبيرة منذ الحوادث التي دفعت بمجلس الأمن إلى أن يقرر، في قراره ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، تعديل الجدول الزمني لتقليص العنصر العسكري للبعثة. ومع ذلك، فإن من الواضح أنه سيتعذر على تيمور - ليشتي تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات الرئيسية من الولاية بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

البرنامج ١

الاستقرار والديمقراطية والعدالة

١ - دعم الإدارة العامة في تيمور - ليشتي

١٥ - يتواصل إحراز تقدم في عملية تعيين وتدريب موظفي الإدارة العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فمن جملة ١٣ ٠٨٢ وظيفة مدرجة في الميزانية تم شغل ٢٣٥ ١١ وظيفة أو ٨٦ في المائة من هذه الوظائف، ويشمل ذلك ٧٦ في المائة من الوظائف المتوسطة الرتبة، وهو مجال كان من الصعب بوجه خاص إحراز تقدم فيه. وأصبح موظفو الخدمة المدنية يتقنون عددا من المهارات الأساسية اللازمة. بيد أنه لا تزال المساعدة الدولية لازمة في العديد من المجالات الحيوية لبعض الوقت وذلك لكفالة إنجاز المهام الحيوية؛ أما في بقية المجالات، فقد أصبح المستشارون المدنيون أكثر قدرة على الاضطلاع بمهمة التوجيه على نطاق أوسع.

١٦ - ويتعين على القيادة التيمورية اتخاذ المزيد من الإجراءات لكفالة استمرارية المكاسب التي تحققت حتى الآن. ويشمل ذلك اعتماد الأطر القانونية الضرورية، بما في ذلك سن قانون للخدمة المدنية وقوانين أساسية تحدد الهيكل التنظيمي للمؤسسة المعنية واختصاصها وسلطاتها، فضلا عن وضع الصيغة النهائية للقواعد والأنظمة وتوحيد إجراءات التشغيل.

١٧ - ويعمل المستشارون المدنيون الموزعون في البعثة من أجل نقل المهارات، وذلك من خلال توفير التدريب على الوظائف ومن خلال تنفيذ المزيد من برامج التدريب الداخلية الرسمية. وتشمل هذه المهارات مواضيع هامة مثل تكنولوجيا المعلومات، والإدارة والتنظيم الإداري، ومجالات أكثر تخصصا مثل المحاسبة والمالية والضرائب والطيران المدني. وكما هو

متوقع في خطة تنفيذ ولاية البعثة، فمن المقرر أن يغادر ٣٠ مستشاراً مدنياً من المائة مستشار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واستناداً إلى المشاورات التي أجريت في منتصف عام ٢٠٠٣ مع حكومة تيمور - ليشتي، سيركز بقية المستشارين على مجالات الخدمات المالية والخدمات المركزية وقطاع العدالة. ويقوم أيضاً المستشارون المدنيون حالياً بإعداد كتيبات التدريب، كما يدربون التيموريين على تعزيز استمرارية الإدارة المدنية بعد رحيل البعثة.

١٨ - ولا يزال التأخير في توفير المستشارين من خلال التمويل الثنائي يعوق التقدم في مجال إعداد الإدارة المدنية. ومن الوظائف الـ ٢٠٩ التي حددتها الحكومة بوصفها وظائف حيوية لم يشغل سوى ٨٦ وظيفة مستشار حتى الآن. وعلى الرغم من أن المانحين التزموا بشغل ٤٧ وظيفة أخرى، فإن بقية المستشارين لم يصلوا بعد إلى تيمور - ليشتي بعد مضي ١٦ شهراً عن الاستقلال. ولا تزال ٧٦ وظيفة، أو ٣٦ في المائة من مجموع الوظائف لم يمول بعد. وهناك أيضاً حاجة مستمرة للدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لغرض تنظيم الدورات التدريبية، بما في ذلك في البلدان الأخرى.

١٩ - وبصرف النظر عن التقدم المحرز في الأشهر الثمانية الباقية من عمر البعثة، فإنه من الواضح أن الإدارة العامة لتيمور - ليشتي ستظل في حاجة إلى دعم لبعض الوقت في عدد من المجالات، منها المالية والعدل والإدارة الداخلية والهياكل الأساسية والبرلمان الوطني ومكتب الرئيس. وقد اضطلعت الحكومة بتقييم للاحتياجات بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتناول هذا التقييم ما سيلزم في فترة ما بعد انتهاء ولاية البعثة من الوظائف البالغة الأهمية. وهذا أول عنصر في خطة استراتيجية لتعزيز الخدمة العامة في تيمور - ليشتي، سيتم إنجازه في أوائل عام ٢٠٠٤، وسيسعى إلى ربط كل الإسهامات الرامية إلى اكتساب المهارات وبناء القدرات ومنع الازدواجية.

٢٠ - وما فتئ النقص في الموظفين الأكفاء ومحدودية الهياكل الأساسية يؤثران على قطاع العدل بصفة خاصة مما يؤدي إلى تأخيرات مزمنة، بحيث أن ما يقارب ٢٢ في المائة من نزلاء السجون هم أشخاص محتجزون بموجب أوامر بإلقاء القبض انصرم أجلها. ومن التدابير التي يمكن لتيمور - ليشتي أن تعالج بها مشكلة الاحتجاز غير القانوني هي المراقبة القضائية المنتظمة للاحتجاز السابق للمحاكمة وفقاً للقانون وتعزيز قدرة المحامين العامين.

٢١ - وتلزم موارد إضافية لتدريب القضاة والمدعين العامين والمحامين العامين، ولوضع إجراءات منسقة لإدارة الدعاوى داخل المحاكم، ومكاتب هيئة الادعاء والمحامين العامين. ويرد بيان هذه المسائل وغيرها من الاحتياجات القائمة في قطاع العدل إلى غاية

حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في برنامج شامل لدعم قطاع العدل، أعدته الحكومة بدعم من البرنامج الإنمائي. وستعزز المساعدة في هذه المجالات قدرة جميع العناصر الرئيسية لنظام العدل وستشجع الامتثال لسيادة القانون والتقييد بالمعايير الدولية.

٢٢ - وقد أُحرز تقدم محدود في تطبيق توصيات البعثة المشتركة لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالإصلاحات والتي أجريت في شباط/فبراير ٢٠٠٣. فلا تزال الحكومة لم تنشئ لجنة وطنية للإصلاحات، وظل التقدم المحرز في إنشاء مرفق للأحداث بطيئاً. ولم يحرز تقدم يذكر في سن مدونة لقواعد سلوك موظفي السجون، أو وضع آلية لمعالجة إخلال السجناء بقواعد الانضباط، أو توفير النقل للمساعدین الاجتماعيين، أو إنشاء آلية للرقابة على السجون على نحو ما تقتضيه لائحة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية رقم ٢٣/٢٠٠١.

٢٣ - وينظر البرلمان الوطني في الوقت الراهن في تشريع لإنشاء مكتب لأمين المظالم في مجال حقوق الإنسان والعدل، وذلك في أعقاب اعتماد مجلس الوزراء له في تموز/يوليه ٢٠٠٣. فهذه المؤسسة المستقلة التي يمكن أن تكون جاهزة للعمل بحلول آذار/مارس ٢٠٠٤، يمكن أن تقوم بدور في دعم الحكم الرشيد والحقوق المدنية داخل تيمور - ليشتي عن طريق أنشطة الدعوة والرقابة التي تقوم بها. غير أن فعاليتها ستتوقف على توفر المساعدة الضرورية، ولا سيما عندما تبدأ في العمل. وسيلزم تدريب الموظفين الذين يجري تعيينهم في الوقت الراهن حتى بعد انتهاء ولاية البعثة. وسيستفيد المكتب أيضاً من المساعدة في إقامة صلات بالهيئات الدولية ذات الصلة لدعم دوره المستقل.

٢ - تقديم المساعدة في إجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة

٢٤ - استمرت إجراءات المقاضاة في الجرائم الخطيرة، وفقاً لما يوليه مجلس الأمن لهذه العملية من أهمية. وقد أودعت خمسة قرارات اتهام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها قرار اتهام في القضية العاشرة من "القضايا ذات الأولوية" المتعلقة بالجرائم الخطيرة تم إيداعه في أوائل تموز/يوليه، وأربع إدانات أصدرتها الأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في ديلي.

٢٥ - وتواصل البعثة القيام بدور رئيسي في دعم هذه العملية عن طريق وحدة الجرائم الخطيرة التابعة لها، والتي ستركز بصفة خاصة على المحاكمات والقضايا المستأنفة خلال الأشهر الباقية من ولايتها. كما تساعد في مجال خدمات الدفاع عند الضرورة وتوفر التدريب للموظفين التيموريين بتنسيق مع المانحين الثنائيين. غير أن بناء القدرات تعيقه قلة المحامين الأكفاء، ولا سيما في مجال الدفاع.

٢٦ - وثمة عدد من المسائل المتعلقة بخصوص مستقبل الإجراءات المتعلقة بالجرائم الخطيرة، ومن هذه المسائل ما أثارته محكمة الاستئناف في قضية المدعي العام ضد أراماندو دوس

سانتوس، والتي قضت فيها بأن القانون الواجب التطبيق قبل ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ هو القانون البرتغالي لا القانون الإندونيسي كما كان مفهوما في السابق؛ وقد أدى انعدام الوضوح المترتب على ذلك إلى استمرار تعثر جهود بناء القدرات. كما قررت المحكمة أن الملاحقة القضائية في الجرائم الخطيرة بموجب لائحة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية رقم ١٥/٢٠٠٠ تتنافى مع المادة ٢٤ من الدستور الوطني التي تحظر تطبيق القوانين بأثر رجعي. والأمل معقود على أن يتم توضيح هذه المسائل بإجراءات برلمانية، يطبقها المدعي العام، ثم بقرارات لمحكمة الاستئناف التي تمارس في الوقت الراهن وظائف المحكمة العليا.

٢٧ - وثمة مسائل أخرى معلقة تحتاج إلى قرارات أخرى يتخذها المجتمع الدولي. فرغم أن المحاكمات المتعلقة بعشر قضايا ذات أولوية وبأنماط العنف الخمسة الأكثر انتشارا يمكن إنهاؤها بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤، فمن المستبعد أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لجميع قرارات الاتهام الصادرة في جرائم خطيرة أخرى. كما أنه ليس بالإمكان فيما يبدو إتمام إجراءات مرحلة الاستئناف التي تتطلب قانونا مشاركة قضاة دوليين في قضايا الجرائم الخطيرة. وبالإضافة إلى القضايا الدستورية المشار إليها أعلاه، تواجه محكمة الاستئناف فعلا عبء عمل متراكم يتمثل في ٨٠ دعوى استئناف معروضة عليها، و ٢٦ طعنا تمهيديا يتعلق بجرائم خطيرة. علاوة على ذلك، إذا كان ٥٠ في المائة مما يربو على ١ ٣٠٠ جريمة قتل في عام ١٩٩٩ قد حُقق بشأنها وحركت الدعوى العمومية بصددتها حتى الآن، فإنه لا يزال ثمة تقريبا ٧٠٠ جريمة قتل مسجلة يبدو أنها تتعلق بجرائم خطيرة. وسيطلب إعداد قرارات الاتهام بشأن هذه القضايا سنة أخرى على الأقل بعد انتهاء ولاية البعثة.

٢٨ - ولا تزال خارج البلد الأغلبية الساحقة للأشخاص الذين صدر في حقهم قرار اتهام. ولا بد أن يقدمهم مجلس الأمن للعدالة.

٢٩ - وبدعم مستمر من البعثة، تواصل لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة ولايتها التكميلية من خلال طائفة من الآليات، بما فيها الجلسات العامة وحلقات العمل وإجراءات المصالحة التي طالب بها العموم مطالبة قوية. وقد مدد البرلمان الوطني ولاية هذه اللجنة إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وسيلزم تقديم الدعم المتواصل للجنة لإتمام عملها البالغ الأهمية ونشر وتعميم تقريرها الختامي.

البرنامج ٢ الأمن الداخلي وإنفاذ القوانين

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الحالة الداخلية في تيمور - ليشتي هادئة نسبياً رغم ورود تقارير من حين لآخر تفيد بوجود جماعات مسلحة وعناصر إجرامية في المناطق الريفية، وعمليات تهريب وابتزاز ونهب، وأعمال عنف متقطعة في المناطق الحضرية بين الجماعات الممارسة لفنون الحرب وعصابات الشبان.

٣١ - وواصلت شرطة تيمور - ليشتي تطوير قدراتها بدعم من البعثة، رغم أن قدرتها ومواردها في عدد من المجالات الرئيسية لا تزال محدودة. وإلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، دربت قوة الشرطة الوطنية ٢ ٧٧٨ ضابط شرطة منهم ٢٠ في المائة من النساء وذلك من قوام مجموعه ٣ ٠٦٢ فرداً، في حين يجري حالياً تدريب ٢٥٠ شخصاً آخر. وبمساعدة من البعثة والمانحين الثنائيين، تواصل قوة الشرطة الوطنية تدريب وحداتها المتخصصة، بما فيها وحدة التدخل السريع، التي سهل تطويرها بحضور وحدة الشرطة التي شكلتها البعثة.

٣٢ - واضطلعت قوة الشرطة الوطنية بمسؤولية إدارة أعمال الشرطة الاعتيادية في ستة مقاطعات إضافية من مقاطعات تيمور - ليشتي الثلاث عشرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى ست مقاطعات حدث فيها تسليم مسؤولية الشرطة فعلاً. وستحتفظ البعثة بمسؤولية الإدارة هذه في مقاطعة ديلي إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٣٣ - وفي تلك المقاطعات التي تم فيها تسليم مسؤولية الشرطة، واصل مستشارو الشرطة التابعون للبعثة دعم تطوير مهارات نظرائهم التيموريين، بما في ذلك في مجالي آداب السلوك المهني واحترام حقوق الإنسان. وإلى غاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ستركز الأغلبية الساحقة لشرطة البعثة على تقديم التوجيه وإسداء المشورة، رغم أن الوحدة التي تم تشكيلها دولياً ستحتفظ أساساً بدور تنفيذي. وإذا نشأت حالة تتجاوز طاقة الشرطة، فإن العنصر العسكري في البعثة سيظل متاحاً لتقديم الدعم الاحتياطي، حسب تقدير مفوض الشرطة في البعثة، ورهناً بموافقة ممثلي الخاص.

٣٤ - وتواصل البعثة دعم جهود لجنة توطيد المؤسسات التابعة لقوة الشرطة الوطنية لتحسين تدابير السياسة العامة والتدابير الإدارية والتشريعية التي أوصت بها بعثة التقييم المشتركة في مجال أعمال الشرطة. وتشمل أهداف هذا الجهد: تحسين قدرة قوة الشرطة الوطنية وسياساتها العامة وتخطيطها؛ وتحسين العلاقة بين قوة الشرطة الوطنية والأجهزة الحكومية الأخرى من قبيل قوة الدفاع والجهاز القضائي؛ وتوحيد سياسات وإجراءات الشرطة؛ وتشجيع تقدير الجمهور للشرطة وفهمه لدورها؛ وتمديد المنهاج الدراسي التدريبي

الأساسي لفترة ستة أشهر ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛ وزيادة الفعالية في إنجاز التدريب؛ ومواصلة إدراج حقوق الإنسان في جميع تدريبات الشرطة.

٣٥ - ورغم هذا التقدم المحرز، من الواضح أن ما يترتب عليه من فعالية ونزاهة ومساءلة للشرطة الوطنية، سواء على الصعيد المؤسسي أو على الصعيد التشغيلي، سيظل تحدياً طويلاً الأمد. وبعد رحيل البعثة، ستقوم الوحدات المتخصصة بدور حاسم في الهيكل الأمني لتييمور - ليشتي، ولا سيما في إدارة المنطقة الحدودية على النحو الوارد وصفه أدناه. غير أنها ستظل في حاجة إلى مساعدة إضافية أساسية حتى بعد أيار/مايو ٢٠٠٤. علاوة على ذلك، وعند انتهاء ولاية البعثة، ستظل قوة الشرطة الوطنية في حاجة إلى مهارات في عدد من المجالات المتخصصة الأخرى، بما فيها التحقيق والطب الشرعي والاستعلامات، وكذا في مجال عمليات الشرطة الخاصة لمواجهة الجرائم الكبرى من قبيل جرائم الإرهاب والاحتجاز والاختطاف.

٣٦ - والأهم من هذا أنه وردت تقارير مقلقة تشير إلى سوء السلوك لدى أفراد الشرطة، وتورطهم في أنشطة إجرامية والرشوة والاستعمال المفرط للقوة والاعتداء البدني على المواطنين. وستتوقف قدرة الشرطة الوطنية على اكتساب ثقة أفراد الجمهور على مواصلة جهود تعزيز الانضباط والتقييد بمعايير الشرطة المتعارف عليها دولياً. وستلزم مواصلة إرشاد ورصد قوة الشرطة الوطنية ووحداتها المتخصصة لتعزيز المراقبة والمساءلة والتقييد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما سيلزم بذل جهود إضافية لتطوير الأطارات المؤسسية والقانونية لضمان اعتماد الجدارة والاستحقاق في توظيف أفراد الشرطة وتشجيع ثقافة التفتح والديمقراطية في أعمال الشرطة.

البرنامج ٣

الأمن الخارجي ومراقبة الحدود

١ - دعم الأمن الخارجي والسلامة الإقليمية

٣٧ - لم يتكرر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي نوع من أنواع الهجمات المسلحة التي حدثت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٣، وظلت الحالة العامة هادئة عموماً. وقد تم تدعيم ذلك بأنشطة الاستطلاع والمراقبة التي يقوم بها العنصر العسكري في البعثة، اعتماداً على الموارد المتاحة بفضل الجدول الزمني المنقح لتقليص حجم البعثة المأذون به في القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣).

٣٨ - وسعت البعثة إلى مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون في المسائل الأمنية مع الأجهزة التيمورية الأخرى وفيما بينها. ووجهت دعوات إلى ضباط قوة الشرطة الوطنية

والقوات المسلحة التيمورية للعمل معا في مركز إعلامي مشترك مع الشرطة الدولية والعنصر العسكري الدولي، بغية اكتساب المزيد من الخبرة في تحليل المعلومات وتخطيطها. وفي الحالات التي تقوم فيها قوة الشرطة الوطنية بمهام صون القانون والنظام أو عمليات الأمن الداخلي، يتلقى العنصر العسكري في البعثة بانتظام نسخة من الخطة الأمنية للاطلاع عليها أو لأغراض التخطيط على مستوى "اللجان الأمنية" للمقاطعات، التي يرأسها مدير مقاطعة وتحضر اجتماعاتها وكالات الأمم المتحدة والأجهزة الأمنية المحلية العاملة في المقاطعة، والتي ما فتئت توفر منتدى مفيدا لمناقشة المسائل الأمنية المحلية وتشجع المزيد من التنسيق بين الأجهزة الأمنية جميعا.

٣٩ - وكما سبقت الإشارة إليه في تقارير سابقة، ستتولى القوات المسلحة التيمورية المسؤولية في مناطق معينة بالإضافة إلى مقاطعة لوتيم قبل تسلم مسؤوليات الدفاع في حكومة تيمور - ليشتي، التي من المقرر تسليمها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وسيظل تطوير القوات المسلحة التيمورية يتوقف على دعم المانحين عن طريق توفير المعدات والتدريب والمرافق. غير أن التفاعل بين القوات المسلحة التيمورية ونظيرها في العنصر العسكري للبعثة يمكن أن يوفر فرصا لنقل المهارات والمعرفة. وبناء على ما تحقق حتى الآن من تقدم، فقد تتوافر لدى القوات المسلحة التيمورية بحلول موعد انتهاء ولاية البعثة وحدات تماثل في مستواها مستوى السرية، يمكنها أن تضطلع بعمليات رد محدودة. بيد أن تهمة وحدات تماثل في مستواها مستوى الكتيبة ويمكنها الاضطلاع بعمليات متواصلة أمر يرجح أن يستغرق عدة سنوات بعد انسحاب البعثة.

٤٠ - وسيشهد العنصر العسكري للبعثة، الذي كان يضم ٣٣٠٠ فرد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تخفيضات سريعة من حيث عدد أفرادها في الأشهر القادمة، ابتداء بسحب الكتيبة المستقرة حاليا في جيب ويكوسي، في تشرين الأول/أكتوبر. وفي نهاية عام ٢٠٠٣، سيخفض العنصر العسكري إلى ١٧٥٠ فردا، بإغلاق المقر التكتيكي للقطاع الغربي، وسيجري الانتقال إلى هيكل مؤلف من كتيبتين للمشاة يتولى مسؤولية القطاعين الغربي والشرقي من البلد تباعا. وسيكون لكل كتيبة حضور دائم في بعض المقاطعات وستقوم بدوريات في بقية مناطق عملياتها، في حين ستحتفظ بقدرة على الرد الوقائي على التهديدات الأمنية. وكما سبقت ملاحظته في تقريره السابق، ستكون القدرة على التنقل والمرونة في استخدام القوات، إلى جانب استمرار التعاون مع الأجهزة التيمورية عاملا حاسما في ضمان فعاليتها خلال الأشهر المتبقية من ولاية البعثة.

٢ - المساعدة في تطوير الأمن والمراقبة على الحدود

٤١ - وقد وفر الالتزام الذي أعلنته قيادتا إندونيسيا وتيمور - ليشتي بإبرام اتفاق بشأن الحدود المشتركة بينهما، على النحو المعتمد في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، دعماً سياسياً للإنجازات التقنية التي تحققت عن طريق الجهود المبذولة في الدراسة الاستقصائية التي أجريت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٣، ولاتخاذ المزيد من الإجراءات في المستقبل القريب.

٤٢ - ولا تزال منطقة خط التنسيق التكتيكي مليئة بالثغرات، وتستمر فيها أعمال الصيد والتجارة والعبور بصورة غير مشروعة، كما تستمر فيها الأنشطة الإجرامية. وسيظل التعاون الوثيق مع إندونيسيا هاماً للغاية في التصدي لهذه التحديات بجانب التحديات الأمنية الأخرى الطويلة الأمد في المنطقة التي تشمل المشاكل المتمثلة في استمرار وجود عدد كبير من اللاجئين السابقين. فلا يزال يوجد في تيمور الغربية نحو ٢٦ ٠٠٠ من اللاجئين السابقين من تيمور - ليشتي، يتواجد معظمهم في المناطق الحدودية. ولم يرجع إلى تيمور - ليشتي سوى ٣١١ من اللاجئين السابقين خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٣، رغم أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة قد أنشأت آليات مع حكومة إندونيسيا لإتاحة مواصلة إعادة لاجئي تيمور الشرقية السابقين إلى تيمور - ليشتي حتى بعد انتهاء اعتبارهم لاجئين في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى الآثار الأمنية المترتبة على هذه الحالة، تترتب عليها أيضاً تكاليف إنسانية لا يستهان بها، بما في ذلك الحالات التي يتوزع فيها الآباء وأطفالهم على جانبي خط التنسيق التكتيكي. ولا بد من إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل.

٤٣ - وفي هذا السياق، شرع الرئيس غوسماو في عقد اجتماعات مصالحة على الحدود لتشجيع المصالحة على المدى الطويل فيما بين التيموريين. وتسعى حكومة إندونيسيا لإيجاد وسائل إضافية للتشجيع على عودة اللاجئين من تيمور الغربية وإعادة توطينهم، وتواصل في الوقت نفسه مساعدة وتشجيع العودة الطوعية إلى تيمور - ليشتي بتوفير مرافق التسجيل والنقل.

٤٤ - ويتطلب الإسراع في تخفيض وسحب العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور - ليشتي نقلاً سلساً للمسؤولية إلى الوكالات والمؤسسات التيمورية ذات الصلة، بما في ذلك وحدة مراقبة الحدود ودائرة الانتشار السريع في قوة الشرطة الوطنية التيمورية. ومن المتوخى إيلاء المسؤولية الرئيسية عن إدارة ومراقبة مناطق الحدود لوحدة مراقبة الحدود، مع قيام دائرة الانتشار السريع بتوفير قدرة على الاستجابة من أجل التعامل مع الجماعات

المسلحة في المقاطعات الحدودية. وحاليا ينتشر أفراد وحدة مراقبة الحدود في جميع المقاطعات الثلاث على امتداد خط التنسيق التكتيكي، وقد تولوا المسؤولية عن جميع نقاط العبور التسع الرئيسية مع تيمور الغربية باستثناء نقطة واحدة، فضلا عن "مناطق المراقبة" في المنطقة. ومن المقرر نشر دائرة الانتشار السريع في مقاطعة أويكوسي في وقت مبكر من السنة الجديدة، وبعد ذلك في مقاطعتي كوفاليم و بوبونارو.

٤٥ - وقام العنصر العسكري في البعثة بإكمال التدريب الأساسي لوحدة مراقبة الحدود على أعمال الشرطة عن طريق التدريب الإضافي، سواء التدريب الرسمي أو التدريب "أثناء العمل". وتحقق بعض التقدم الأولي أيضا صوب إنشاء دائرة الانتشار السريع، بيد أن هناك حاجة ماسة لاتخاذ السلطات التيمورية خطوات إضافية، بما في ذلك انتقاء الأفراد، وتحديد موقع التدريب، وتوفير المعدات اللازمة. وتواصل البعثة التشجيع على إقامة صلات وثيقة ومهنية بين الوكالات الأمنية الإندونيسية ونظيراتها التيمورية، بغية توطيد أسس التعاون والأمن في المستقبل.

٤٦ - وفي حين أن العنصر العسكري في البعثة سينسحب من خط التنسيق التكتيكي مع تولي وحدات قوة الشرطة الوطنية التيمورية لمسؤولياتها، فإنه سيواصل مراقبة الجزء المتبقي من خط التنسيق التكتيكي والمقاطعات المتاخمة له وسيظل مستعدا للعودة إلى ما يسلم من مناطق الخط، لو طلب إليه ذلك. وستضطلع البعثة أيضا بأنشطة إعلامية لتعزيز ثقة الشعب في الوكالات الأمنية الوطنية التي ستداوم البعثة على التعاون وتقاسم المعلومات معها.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة

٤٧ - تجري أنشطة منظومة الأمم المتحدة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور - ليشتي في سياق تكتنفه التحديات. وفي حين أن تنمية موارد البلد المعدنية تبشر بالخير على المدى البعيد، شهدت تيمور - ليشتي انكماشا في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٣ في المائة على الأقل في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ويتوقع حدوث انكماش آخر بنسبة ٢ في المائة في السنة المالية الحالية. وهذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي يمكن أن يعزى إلى عدد من الأسباب من بينها تناقص مساهمات المانحين التي هبطت بنسبة ١٤,٧ في المائة فيما بين السنتين الماليتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتي شهدت انخفاضا آخر نسبته ١١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠٣، وكذلك إلى الانخفاض في وجود الأمم المتحدة وفي ما يولده من نشاط تجاري. وتظل البطالة، خاصة في المناطق الحضرية، مصدرا للقلق البالغ.

٤٨ - ونتيجة للجفاف الذي دام عامين والذي أعقبته فيضانات خطيرة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٣ حدثت حالات عجز حادة في الأغذية، ويتوقع أن يشهد البلد المزيد من الجفاف في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وآذار/مارس ٢٠٠٤. وفي هذا السياق، فإن بعثة تقييم مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قدرت أن ١١٠ ٠٠٠ من البشر، أو ما يقارب ثمن عدد السكان، سيحتاجون إلى عون غذائي طارئ في الشهور الستة المقبلة.

٤٩ - واتخذت خطوة هامة صوب تحقيق المزيد من الازدهار في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣، حيث أبرمت الحكومة اتفاقات تجارية مع شركة كونوكو - فيليبس بشأن تنمية الغاز في بابو - أوندان، وقام البرلمان بسن القوانين الضريبية ذات الصلة. ويتوقع لهذا المشروع الإنمائي أن يدر دخلا يبلغ ٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على تيمور - ليشتي خلال ١٧ سنة تقريبا. وتعتزم الحكومة إنشاء صندوق دائم، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لإدارة إيرادات النفط بكفاءة وشفافية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لرفاه الأجيال المقبلة. وستكون لهذا الترتيب أهمية حيوية لضمان أن يوفر هذا المورد فوائد لشعب تيمور - ليشتي على المدى الطويل. بيد أن حالات التأخير والمشاكل التقنية حدت من التوقعات بتحقيق إيرادات على المدى القصير.

٥٠ - واستعرض المسؤولون التيموريون الأولويات والاحتياجات الوطنية في الميزانية مع الشركاء الثنائيين مؤخرا في اجتماع عقد في ديلي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وسيعقد اجتماع آخر من هذا القبيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وخلال السنة الحالية، حققت الحكومة إيرادات بلغت ٤٤,١ مليون دولار، استمدت ٢٦,٧ مليون دولار منها من عائدات تنمية النفط، مقابل النفقات المدرجة في الميزانية التي بلغ مجموعها ٧٠,٦ مليون دولار. ويتوقع للمساعدة الدولية للميزانية الحالية أن تبلغ ٢٦,٦ مليون دولار. وفي حين أنه كان من المتوقع لهذا الاحتياج أن ينخفض بقدر كبير في السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أصبحت هذه الافتراضات موضع شك بسبب تأخر وصول إيرادات بحر تيمور.

٥١ - ولا تزال السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تيمور - ليشتي تنظم في الإطار الشامل للخطة الإنمائية الوطنية. وتواصل الحكومة التركيز على التدريب المهني بوصفه وسيلة تعزيز اقتصاد تيمور - ليشتي، في حين أن موافقة البرلمان على القانون الاقتصادي قيد النظر الآن يمكن أن تساعد في تدعيم ثقة المستثمرين وتشجيع النمو. وثمة حاجة أكثر إلحاحا إلى تحقيق مزيد من التقدم في المجالات الأساسية، بما في ذلك اعتماد إطار قانوني ملائم للملكية الأرض والعقارات، وتحديد الضمانات لدوائر النشاط التجاري إزاء التزام تيمور - ليشتي بإقامة نظام قضائي عامل ومحيد، وبسيادة القانون.

٥٢ - وكوسيلة لتلبية الاحتياجات العاجلة المتمثلة في إيجاد فرص العمل وتعزيز الاستقرار، تواصل الحكومة تنفيذ برنامج إنعاش وتوظيف واستقرار المقاتلين السابقين والمجتمعات في تيمور - ليشتي، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدمت مقترحات مشاريع من جميع مناطق البلد، ومن المأمول أن يوجد البرنامج وظائف لأعداد كبيرة من الناس، بمن في ذلك المحاربون القدماء والسابقون، بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وتحقق أيضا بعض التقدم صوب إعادة تعمير الهياكل الأساسية والخدمات، بدعم من منظومة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية. وشمل ذلك تولي تيمور - ليشتي المسؤولية عن توفير الخدمات الصحية وتنسيقها في جميع المقاطعات البالغ عددها ١٣ مقاطعة، وإنشاء إطار للسياسات الصحية الوطنية لتوجيه تنمية النظام الصحي. وتدعم التنمية في تيمور - ليشتي مشاريع يجري الاضطلاع بها من خلال الصندوق الاستثماري لتيمور - ليشتي، الذي يديره البنك الدولي، والذي يركز على إصلاح الهياكل الأساسية وتحسين الخدمات في مجالات من قبيل الاتصالات والصحة والزراعة. كما يدعم البنك الدولي حكومة تيمور - ليشتي من خلال "برنامج مؤقت للدعم" ومن خلال البحوث التي يجريها فيما يتعلق بالقطاعات الرئيسية. وتوفر وكالات الأمم المتحدة تدريباً للمعلمين، وأنشطة تعزيز محو الأمية، ودعم وضع سياسة تعليمية والمناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية.

رابعاً - الجوانب المالية

٥٣ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٢٧/٥٧، أن تعتمد مبلغ ١٨٥ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، قدمت إلى الجمعية العامة ميزانية منقحة أتمس فيها مبلغاً إضافياً قدره ٢٣,٨ مليون دولار لتغطية عمليات البعثة للفترة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وسوف تتخذ الجمعية إجراءات بشأن الميزانية التي اقترحتها، في أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والخمسين.

٥٤ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بلغت الاشتراكات المقررة التي لم تسدد للحساب الخاص لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية/بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ١١٣,٦ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٥٥٩,٥ مليون دولار.

خامساً - التعليقات والتوصيات

٥٥ - أحرزت تيمور - ليشتي، منذ أيار/مايو ٢٠٠٢، عندما احتفلت بنبيل استقلالها، تقدماً ملحوظاً في وضع الأسس لخدمة مدنية وقوة شرطة عاملتين. وقد تحسنت الحالة

الأمنية، واستمر توطيد العلاقات مع البلدان الأخرى، لا سيما مع إندونيسيا. كما أحرز تقدم بارز في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

٥٦ - بيد أن من الواضح أيضا أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من الأعمال الهامة، وأن هناك احتياجات ستظل دون تلبية، في عدد من المجالات، بعد اختتام ولاية البعثة. وسيكون من الضروري لاستقرار البلد وتنميته أن يواصل قادة تيمور - ليشتي تعزيز الاحترام لسيادة القانون، وإشراك المجتمع المدني، وتعزيز الحوار والمناقشة السياسيين، وتوفير الدعم الكامل، في الوقت نفسه، لمؤسسات إرساء الديمقراطية الرئيسية، ألا وهي وجود خدمة مدنية لا تقوم على أسس سياسية، وصحافة حرة، وقضاء مستقل.

٥٧ - على أن المساعدة الدولية ستظل، في مجالات أخرى، أمرا لا غنى عنه. وكما يتضح من هذا التقرير، من المرجح أن تشمل هذه المساعدة توفير المزيد من التوجيه والمشورة في مجالات الإدارة المدنية، والعدالة وأعمال الشرطة، وكذلك في مجالات مثل التدريب في مسائل حقوق الإنسان. ومن المرجح أن قدرة البلد الجديد على كفالة الأمن في منطقة الحدود لن تكون قد بلغت المستوى الأمثل بعد، وأن العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة لن تكون قد اكتملت.

٥٨ - وفي هذا السياق، حان الوقت لأن يقيم المجتمع الدولي الإنجازات المحققة، ويجدد تصميمه على تحقيق أقصى قدر ممكن من التقدم خلال الأشهر المتبقية من ولاية البعثة، والبدء في النظر في أفضل الوسائل لتلبية احتياجات البلد بعد انسحابها. وينبغي لعملية النظر هذه أن تستند إلى تقييم شامل لاحتياجات البلد الرئيسية، وأن يهديها التسليم، على أساس التجربة في تيمور - ليشتي وغيرها، بأهمية إيجاد وسائل يمكن الاعتماد عليها لتلبية الاحتياجات العاجلة، وتأمين الاستثمارات الكبيرة التي جرت في البلد حتى اليوم. وتخطط الأمانة العامة لتقديم المزيد من الاقتراحات في هذا الصدد في تقرير لاحق يصدر في أوائل عام ٢٠٠٤.

٥٩ - وفي الختام، أود أن أشيد بالجهود المتفانية التي يبذلها ممثلي الخاص، السيد كماليش شارما، والعناصر المدنية والعسكرية وعنصر الشرطة في البعثة، بمن في ذلك متطوعو الأمم المتحدة.

٦٠ - وفي السياق المأساوي للهجوم الذي وقع في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، لا يفوتني أن أشير إلى المساهمة القيّمة التي قدمها إلى تيمور - ليشتي ممثلي الخاص السابق سيرجيو فييرا دي ميلو. وقد أعربت تيمور - ليشتي عن حزنها لفقدته بحفلات رسمية وطنية قدمت دليلا مؤثرا وبليغا على عمق الإعجاب والحب الذي كان يتمتع به بوصفه رئيسا للإدارة الانتقالية في البلد. وستظل ذكراه تلهم سعي المجتمع الدولي إلى كفالة مستقبل أفضل لشعب تيمور - ليشتي.

المرفق الأول

التقدم الذي أحرزه البرنامج الأول واحتياجاته (الاستقرار، والديمقراطية والعدالة)

البرنامج	الوضع الراهن	٢٠٠٤	البعثة لغاية أيار/مايو	الدعم المطلوب أن تقدمه	الدعم الدولي الإضافي	الإنجازات المتوقعة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤ - الاحتياجات
تقديم مساعدات لكفالة قدرة الهيكل الإدارية الرئيسية على الاستمرار وإنجاز المهام المطلوبة بالشكل الملائم. (S/2002/432، الفقرة ٦٩)	شُغل حالياً نحو ٢٣٥ ١١ وظيفة أو ٨٦ في المائة من أصل نحو ١٣ ١٠٠ وظيفة مدرجة في الميزانية (ولا تشمل الشرطة أو الدفاع)	سيواصل فريق الدعم المدني نقل المهارات إلى الخدمة المدنية من خلال ما يلي:	اعتماد ما هو مناسب من الأطر القانونية وقانون الخدمة المدنية والقوانين الأساسية	تقديم العدد الكامل البالغ ٢٠٩ مستشارين في التنمية	من المتوقع توظيف ٩٠ إلى ٩٥ في المائة من موظفي الإدارة المدنية في تيمور بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤ وتأمين القدرات المطلوبة في معظم المجالات؛ وسيجري توفير قدرة تدريب أساسية	
نحو ٧٦ في المائة من وظائف المستوى المتوسط شغل حالياً	التدريب العملي	مواصلة توظيف موظفين في الخدمة المدنية	مبادرات تدريبية ثنائية أخرى، منها برامج إيفاد بعثات للخارج لفترات قصيرة وطويلة			
الخدمة المدنية اكتسبت المهارات الأساسية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى مساعدة دولية في مجالات رئيسية منها المالية والإدارة الداخلية والعدالة	برامج التدريب الرسمي في البلد في الميادين العامة والمتخصصة	مواصلة تطوير مدونة قواعد سلوك لموظفي السجون، وآلية للرقابة على السجون، وإنشاء لجنة وطنية للإصلاحات ومرفق للأحداث	الدعم التقني وغيره من المانحين الثنائيين في المجالات التي حددتها بعثة تقييم احتياجات قطاع العدالة	ستبقى هناك احتياجات أساسية في قطاعات المالية والعدالة والإدارة الداخلية والهيكل الأساسية، وفي مجال دعم الهياكل السياسية الوطنية		
لا يزال قطاع العدالة يعاني من نقص في الأفراد المؤهلين ومن عجز الهيكل الأساسية، مما يسفر عن تأخيرات واحتجازات غير قانونية	إعداد الأدلة والإجراءات الموحدة للقيام بالعمليات	تدريب المدربين التيموريين				
تقديم المساعدة في إجراء التحقيقات والإجراءات القضائية لملاحقة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت عام ١٩٩٩، وفقاً للأولويات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٧٢ (١٩٩٩)، و ١٣١٩ (٢٠٠٠)، و ١٣٣٨ (٢٠٠١). (S/2002/432)	وجه ٦٩ من قرارات الاتهام، يشمل ٣٠١ متهم، ومنها ما صدر في ١٠ قضايا ذات أولوية وفي خمسة أنماط عنف منتشرة على نطاق واسع	مهام تشغيلية وتدريبية للمدعين والقضاة ومحامي الدفاع الدوليين	قرار بشأن القانون الواجب التطبيق بخصوص الادعاء الثنائيين	تقديم الدعم التقني وغيره من المانحين الثنائيين	إنجاز القضايا الجنائية الخطيرة ذات الأولوية على مستوى المحكمة	

البرنامج	الوضع الراهن	٢٠٠٤	تيمور - ليشتي	الدعم المطلوب أن تقدمه	الإجازات المتوقعة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤ - الاحتياجات
	صدر ٢٩ حكماً حتى الآن، منها ١٩ حكماً نهائياً (غير قابل للاستئناف)، أدين فيها ٣٥ متهماً	تقديم الدعم للعملية التكميلية للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة	تقديم الدعم للعملية التكميلية للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة	تسليم المتهمين لمواجهة العدالة	ثمة حاجة إلى موظفين آخرين وموارد إضافية لإكمال النظر في الجرائم الخطيرة التي لم يبت فيها على مستوى الاستئناف ولدعم إكمال التحقيقات وملاحقة القضايا المسجلة، حسبما يقتضي الحال
	٢٣ قضية قيد النظر في الأفرقة الخاصة؛ ومما يعرقل التقدم في ٢٢ قضية من هذه القضايا وجود المتهمين (٢٢٨ متهماً) خارج دائرة الاختصاص			تقديم الدعم للعملية التكميلية للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة	
	٨٠ استئنافاً لم تبت فيه محكمة الاستئناف، منها ٣٤ قضية جنائية خطيرة، بما في ذلك طعون عارضة				

البرنامج	الوضع الراهن	أيار/مايو ٢٠٠٤	تقدمه تيمور - ليشتي	الدعم الدولي الإضافي	الاحتياجات	الإجازات المتوقعة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤ -	الدعم المطلوب أن تقدمه البعثة لغاية	الدعم المطلوب أن تقدمه تيمور - ليشتي	التقييم المشتركة وتولي مستشاري الشرطة توفير التدريب المباشر والمشورة	الحدود	الاختيار المبدئي لعدد كبير من الجندين لدائرة الانتشار السريع	بناء على توصيات بعثة التقييم المشتركة، أنشئت لجنة تعزيز مؤسسة قوات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي واعتمدت خطة عمل
----------	--------------	----------------	---------------------	----------------------	------------	--	-------------------------------------	--------------------------------------	--	--------	--	--

المرفق الثالث

التقدم المحرز واحتياجات البرنامج الثالث (الأمن الخارجي ومراقبة الحدود)

البرنامج	الوضع الراهن	الدعم المطلوب أن تقدمه البعثة لغاية أيار/مايو ٢٠٠٤	الدعم المطلوب أن تقدمه تيمور - ليشتي	الدعم الدولي الإضافي	الإنجازات المتوقعة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤ - الاحتياجات
تقديم الدعم المستمر للأمن الخارجي والسلامة الإقليمية لتيمور الشرقية من خلال العنصر العسكري في بعثة الدعم، مع كفالة نقل المسؤوليات في الوقت السليم إلى قوة الدفاع عن تيمور الشرقية وأجهزة الإدارة العامة المختصة (S/2002/432)	تولت القوات المسلحة لتيمور - ليشتي المسؤولية عن مقاطعة لاوتيم	استمرار تواجد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وأعمال الدورية التي يقوم بها العنصر العسكري للبعثة، مع الاستجابة حسبما يلزم	إنشاء الهيكل المؤسسية والقانونية المناسبة	تقديم الدعم الثنائي إلى القوات المسلحة لتيمور - ليشتي	تسليم مسؤوليات الدفاع إلى حكومة تيمور - ليشتي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤
تعزيز التعاون مع الوكالات التيمورية وفيما بينها في عملية رصد التطورات وتحليلها	نقل المهارات إلى القوات المسلحة لتيمور - ليشتي حسبما يقتضي الأمر	إقامة تعاون وثيق بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي لمواجهة المخاطر الأمنية القائمة في منطقة خط التنسيق التكتيكي، بما في ذلك إعادة توطين ما تبقى من لاجئين			إن تطوير قدرة على مستوى كتيبة للقيام بعملية متواصلة سيستغرق بضع سنوات أخرى بعد انسحاب البعثة
تطوير هيكل وسياسات أمن الحدود الوطنية ومراقبتها، بما في ذلك تيسير المفاوضات مع البلدان المجاورة بشأن تعيين الحدود وترسيمها. (S/2002/432)	أكملت عملية المسح الفني المشترك بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا في تموز/يوليه ٢٠٠٣	المزيد من الدعم التقني والتشغيلي والسوقي من أجل الاتفاق على الحدود	إحراز تقدم في تطوير دائرة الانتشار السريع (التي سبق وصفها)	استمرار الجهود التي تبذلها إندونيسيا وتيمور - ليشتي لحل القضايا المعلقة المتصلة بالحدود البرية الدولية وإدارة الحدود.	لجنة الحدود المشتركة ستضع اللمسات الأخيرة على اتفاق الحدود البرية الدولية بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣
أكملت هيكل دوائر مراقبة الحدود (كما في ذلك وحدة شرطة الحدود التابعة لقوة الدفاع عن تيمور - ليشتي وتولت زمام المسؤولية عن جميع نقاط التقاء الطرق ما عدا نقطة واحدة، والتي ستسلم لها في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣	نقل المهارات بين شرطة البعثة وجهازها العسكري ووكالات الأمن التيمورية	تقديم دعم ثنائي إلى وكالات الأمن التيموريتين المختصتين (وحدة شرطة الحدود ودائرة الانتشار السريع)			وكالات الأمن التيمورية التي تضطلع بالمسؤولية في المنطقة الحدودية ستحتاج إلى دعم ومشورة ومساعدة بصورة مستمرة

